تقرير الشال

صندوق الكويت السيادي.. غياب الشفافية والهدف

أوضح تقرير الشال أن المبدأ العام والصحيح وراء تأسيس الصناديق السيادية ينقسم إلى شقين، الأول هو أنه مهما كان مبرر الفائض في موازين أي دولة، إلا أنه أمر لا يمكن ضمان استدامته، والثاني هو تقييد إنفاق ذلك الفائض بترحيله إلى تلك الصناديق حتى لا يخرب تنافسية الاقتصاد نتيجة الهدر في الإنفاق.

وتنقسم دول الفائض ذات الصناديق السيادية إلى صنفين، الصنف الأول يشمل دول الفائض المصدرة لسلع مصنعة وربما خدمات متفوقة، مثل الصين واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية، والصنف الثاني الذي يعنينا هو صنف دول صادرات السلعة الخام الوحيدة (النفط)، وهي الدول التي يفترض أن تكون أكثر حصافة في احترام المبدأ العام وراء إنشاء الصناديق بشقيه.

وتجربة الدول النفطية في احترام المبدأ العام بشقيه وراء إنشاء صناديقها السيادية، اختلفت بشدة، إذ راوحت من بين الالتزام التام به في حالة النرويج، الذي بلغ حجم صندوقها نحو تريليون دولار في أقل من نصف وقت تأسيس الصناديق الأخرى، إلى جانب شفافية وحصافة إدارته وحصر تمويله للنفقات العامة بما لا يزيد على 4٪، ومنع استثمار أمواله في الداخل، إلى النقيض، أو فنزويلا التي خالف كامل المبدأ وفقدت كل شيء.

العرض السابق جاء من باب المقارنة بعد جدل عقيم دار في الكويت مؤخرا حول ما إذا كان صندوقنا السيادي خسر أم ربح في السنة المالية 2016/2017. ذلك الجدل دليل على غياب الشفافية وغياب الهدف، وهو أمر سيثير الكثير من ذلك النوع من الجدل العقيم في المستقبل، بينما الظروف تغيرت بشكل جوهري بما يتطلب ثورة مهنية في التعامل معه.

أول المتطلبات هي تغيير جوهري في وظيفته، فالمؤكد أن النفط بات عاجزا عن تغطية نفقات عامة تضاعفت 5 مرات في 17 سنة بسبب عدم الالتزام بالمبدأ العام بشقيه، ولا بد أن تصبح إيرادات الصندوق ـ من دون أي مساس بأصله ـ المصدر المستدام لتمويل المالية العامة. ثاني المتطلبات هو الشفافية، وأقصى ما يحدث حاليا هو عرض الحالة المالية مرة واحدة في السنة على مجلس الأمة وبإجماليات لا يمكن الجزم بصحتها، ولا يمكن الحكم على تحقيقها لهدفها. وثالث المتطلبات وهي مثار جدل، هو في كيفية احتساب الأرباح والخسائر، وفيما إذا كانت تشمل الالتزامات أي القروض وأي متطلبات أخرى مثل تنامي ما يذهب للتأمينات، مع عمل إسقاطات على تأثير تلك الالتزامات في المستقبل عندما تضاف التزامات سداد القروض وفوائدها إلى أرقام الإنفاق العام، ووظيفة صندوق التقاعد بحاجة إلى تحقيق تدفقات نقدية حرة ومستدامة. وفي غياب كل ما تقدم، لن يكون الوقت الضائع في جدل عقيم هو أكبر التكاليف، وإنما سيل من المفاجآت غير السارة في المستقبل.

ثلثا التسهيلات الائتمانية.. شخصية وعقارية

قال تقرير الشال إن رصيد إجمالي أدوات الدين العام (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016)، قد ارتفع مليار دينار، مقارنة بمستواه في نهاية يونيو 2017، ليصبح 4,967 مليارات دينار، في نهاية سبتمبر 2017، أي ما نسبته 14,8٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2016 البالغ نحو 33,5 مليار دينار، حسب بنك الكويت المركزي.

وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام، لمدة سنة 2٪، ولمدة سنتين 2,25٪، ولمدة 3 سنوات 2,50٪، ولمدة 5 سنوات 3٪، ولمدة 7 سنوات 3,37٪، ولمدة 10 سنوات 3,87٪. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100٪ من إجمالي قيمة أدوات الدين العام.

وأوضحت نشرة بنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية في نهاية سبتمبر 2017، قد بلغ نحو 35,82 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 56,7٪ من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 281,5 مليون دينار، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 0,8٪، عما كان عليه في نهاية يونيو 2017. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 15,03 مليار دينار، أي ما نسبته 42٪، من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 14,75 مليار دينار في نهاية يونيو 2017)، وبنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1,9٪. وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 10,73 مليارات دينار، أي ما نسبته نحو 71,4٪ من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب شراء الأسهم ضمنها نحو 2,86 مليار دينار، أي ما نسبته 19٪ من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1,106 مليار دينار. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 8,01 مليارات دينار، أي ما نسبته 22,4٪ من الإجمالي، (نحو 8,012 مليارات دينار، في نهاية يونيو 2017)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الائتمانية تمويلات شخصية وعقارية، ولقطاع التجارة نحو 3,40 مليارات دينار، أي ما نسبته 9,5٪، (نحو 3,401 مليارات دينار، في نهاية يونيو 2017)، ولقطاع المقاولات نحو 2,014 مليار دينار، أي ما نسبته 5,6٪ (نحو 2,070 مليار دينار في نهاية يونيو 2017)، ولقطاع الصناعة نحو 1,93 مليار دينار، أي ما نسبته نحو 5,4٪ (نحو 1,923 مليار دينار في نهاية يونيو 2017)، ولقطاع المؤسسات المالية ـغير البنوكـ نحو 1,32 مليار دينار، أي ما نسبته 3,7٪، (نحو 1,317 مليار دينار، في نهاية يونيو 2017).

وتشير النشرة، أيضا، إلى أن إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 41,99 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 66,5٪ من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 403,3 ملايين دينار، عما كان عليه في نهاية يونيو 2017، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 1٪.

ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملا المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ـلا يشمل الحكومةـ نحو 34,94 مليار دينار، أي ما نسبته 83,2٪، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار، منها، نحو 32,421 مليار دينار، أي ما نسبته 92,8٪، وما يعادل نحو 2,524 مليار دينار بالعملات الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص، أيضا.

3,7٪ نمو سيولة العقار خلال 10 أشهر

تطرق تقرير «الشال» إلى آخر البيانات المتوافرة في وزارة العدل ـإدارة التسجيل العقاري والتوثيقـ (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي والمعارض ونظام الشريط الساحلي)، حيث أشار إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار خلال أكتوبر 2017، مقارنة بسيولة سبتمبر الماضي. فقد بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 223,5 مليون دينار، وهي قيمة أعلى 36,1٪ عن مثيلتها في سبتمبر 2017، البالغة نحو 164,2 مليون دينار، بينما ارتفعت 35,6٪ مقارنة مع أكتوبر 2016.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية 2017 حتى أكتوبر 2017، بمثيلتها من 2016، نلاحظ ارتفاعا طفيفا في إجمالي سيولة السوق العقاري، من نحو 1,96 مليار دينار إلى نحو 2,03 مليار دينار، أي بما نسبته 3,7٪. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق، خلال ما تبقى من السنة ـشهرينـ، عند المستوى ذاته، فستبلغ قيمة تداولات السوق ـعقودا ووكالاتـ نحو 2,44 مليار دينار، وهي أدنى بما قيمته 56,2 مليون دينار عن قيمة تداولات السنة الماضية، أي انخفاض 2,3٪، عن مستوى 2016، الذي بلغت قيمة تداوله نحو 2,5 مليار دينار.

وتوزعت تداولات أكتوبر 2017 ما بين نحو 216,9 مليون دينار، عقودا، ونحو 6,6 ملايين دينار، وكالات.

في حين بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 490 صفقة، توزعت ما بين 469 عقودا و21 وكالة، وحصدت محافظة الأحمدي أعلى نسبة في عدد الصفقات العقارية والبالغة 118 صفقة، وممثلة بنحو 24٪ من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تلتها محافظة مبارك الكبير بـ 114 صفقة أو نحو 23,2٪، في حين حصلت محافظة الجهراء على أدنى عدد من التداولات بـ 37 صفقة أو بنحو 7,5٪ من الإجمالي.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 116,8 مليون دينار مرتفعة بنحو 36,2٪ مقارنة مع سبتمبر 2017، عندما بلغت نحو 85,8 مليون دينار، وتمثل 52,3٪ من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 52,2٪ في سبتمبر 2017. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهرا نحو 107,6 ملايين دينار، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أعلى بما نسبته 8,6٪ مقارنة بالمعدل. وارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 378 صفقة مقارنة بـ 259 صفقة في سبتمبر 2017، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة 309,1 آلاف دينار.

وانخفضت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري إلى نحو 60,1 مليون دينار، أي بانخفاض 13,7٪ مقارنة مع سبتمبر 2017، حين بلغت نحو 69,7 مليون دينار، وانخفضت مساهمته من جملة السيولة إلى نحو 26,9٪، مقارنة بما نسبته 42,4٪ في سبتمبر 2017. وبلغ معدل قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهرا نحو 62,1 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى 3,2٪ مقارنة بمعدل 12 شهرا. وارتفع عدد صفقاته إلى 105 صفقات مقارنة بـ 86 صفقة في سبتمبر 2017، وبذلك بلغ معدل الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 572,6 ألف دينار.

وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 46,5 مليون دينار، أي ارتفاع 520,1٪ مقارنة مع سبتمبر 2017، حين بلغت نحو 7,5 ملايين دينار. وارتفعت نسبته من جملة قيمة التداولات العقارية إلى نحو 20,8٪ مقارنة بما نسبته 4,6٪ في سبتمبر 2017. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهرا نحو 43,6 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أعلى بما نسبته 6,7٪ مقارنة بمتوسط 12 شهرا. كما ارتفع عدد صفقاته إلى 7 صفقات مقارنة بصفقة واحدة في سبتمبر 2017. ولم تتم أي صفقة لنشاط المخازن في أكتوبر 2017.

الشركة تملك سجلاً خالياً من الحوادث

«الكويتية»: نخدم 140 شركة طيران في مختلف المحطات

كونا: قال الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية الكويتية إبراهيم الخزام امس، إن العنصر البشري الوطني ركيزة أساسية في نجاح أعمال الشركة، مؤكدا تراكم الخبرات التي تحملها الكوادر الوطنية العاملة لديها.

وأضاف الخزام في كلمته خلال الحفل السنوي الـ 17 الذي أقامته «الكويتية» لشركائها التجاريين بحضور القنصل الكويتي في دبي ذياب الرشيدي، أن مركز الأعمال التابع للشركة في الإمارة والإنجازات التي حققها يعكس تجربة ناجحة يتعين الاستفادة منها في وضع استراتيجية «الكويتية» في الفترة المقبلة.

وأوضح أن مركز أعمال «الكويتية» في دبي استطاع ان يحقق أرباحا مادية عالية من خلال تقديم خدمات الدعم الأرضي للعديد من شركات الطيران الأخرى العاملة في دبي والتي استفادت من الخبرات العالية لفريق مهندسي صيانة الطائرات التابع لـ «الكويتية».

وأكد في هذا السياق وجود تفاؤل كبير للنهوض بالشركة لثقتها الكاملة بالعنصر الكويتي، مشيرا الى الجهود التي يقوم بها مركز الأعمال التابع للكويتية في دبي للنهوض بـ «الكويتية» والارتقاء بخدماتها.

من جانبه، قال مدير مركز الأعمال التابع للخطوط الجوية الكويتية بدبي عبدالله العنزي إن المركز نجح في تحقيق جميع الأهداف المالية التي تم وضعها، موضحا أن «الكويتية» نجحت في تأهيل الكوادر وتدريبهم على أحدث الطائرات ومنها طائرات بوينغ (787 بي) وايرباص (ايه 380) و(ايه 350) إضافة الى عدد كبير من الطائرات ذات الطرازات المختلفة.

الشركة تملك 50 تخويلاً من "الطيران المدني" لصيانة طائرات من شركات أخرى

"الكويتية" نجحت في تأهيل الكوادر وتدريبهم على أحدث الطائرات

وبين العنزي أن الخطوط الجوية الكويتية تقوم بخدمة أكثر من 140 شركة طيران في مختلف المحطات التي تعمل فيها وتملك أكثر من 50 تخويلا من سلطات الطيران المدني المختلفة لأداء الصيانة الفورية للطائرات من الشركات الأخرى «وهذا إنجاز كبير يحسب للشركة».

من ناحيته، أكد الرئيس التشغيلي للخطوط الجوية الكويتية عبدالحليم زيدان خلال الحفل حرص «الكويتية» على التواصل المستمر مع شركات الطيران «من باب التكامل وليس التنافس»، مضيفا أن تبادل الخبرات بين المنظمات ذات العلاقة بصناعة النقل الجوي سيعود بالفائدة على سوق النقل وسيرفع من كفاءة الهيئات والشركات العاملة في هذا القطاع الحيوي.

من جهته، أوضح مدير إدارة الهندسة لشركة الخطوط الكويتية فيصل الكريباني، أنه في إطار الأهمية التي توليها «الكويتية» لتعزيز الأمن والسلامة فإنها تركز على التواصل وتبادل الخبرات مع شركات الطيران الأخرى مؤكدا أن سلامة الطيران «هو خط أحمر لا يمكن تجاوزه».

وشدد الكريباني على أن الشركة تملك سجلا خاليا من الحوادث، «وذلك يعود للتدريب المستمر والعالي الذي تقوم به الشركة لكوادرها».

بدوره، قال المدير الإقليمي لـ «الكويتية» مشعل الصالح إن الشركة نجحت في نشر ثقافة التخطيط والتنفيذ والوعي في قطاع صيانة الطائرات وقطاع التدريب «وهذا بفضل الجهود التي يقوم بها الموظفون على أكمل وجه ووفقا للمواصفات والمقاييس العالمية».

وقام الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية الكويتية بنهاية الحفل بتكريم شركاء مركز الأعمال التابع لها وشكرهم على جهودهم في إنجاح أنشطة المركز وكرم الموظفين المميزين التابعين للمركز على جهودهم في إنجاح أعماله.

بورصة الكويت الثانية خليجياً في المكاسب الأسبوعية

«بيان»: 15,7٪ نمو أرباح 151 شركة خلال 9 أشهر

قال تقرير شركة بيان للاستثمار إن الأسبوع الماضي شهد انتهاء المهلة القانونية الممنوحة للشركات المدرجة في السوق للإفصاح عن نتائجها المالية لفترة التسعة أشهر المنقضية من 2017، ومع نهاية الأسبوع وصل عدد الشركات التي أعلنت عن نتائجها إلى 151 شركة، وذلك من أصل 157 شركة مدرجة في السوق الرسمي، وقد حققت تلك الشركات ما يقرب من 1,5 مليار دينار أرباحا صافية عن فترة التسعة أشهر المنقضية من العام الحالي، بارتفاع 15,79٪ عن أرباح نفس الشركات لذات الفترة من 2016، والتي بلغت حينذاك 1,3 مليار دينار.

وعلى صعيد أداء بورصة الكويت بالمقارنة مع أداء أسواق الأسهم الخليجية خلال الأسبوع المنقضي، فقد شغلت البورصة المرتبة الثانية في ترتيب أسواق الأسهم الخليجية من حيث نسبة المكاسب المسجلة بعد سوق مسقط للأوراق المالية، حيث حقق مؤشرها السعري نموا أسبوعيا نسبته 0,81٪، في حين بلغت نسبة نمو مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية 1٪، من جهة أخرى، كان سوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة قطر هما الأكثر الخسارة، حيث سجل مؤشرهما تراجعا أسبوعيا نسبته 1,11٪ و0,76٪ على التوالي.

من جهة أخرى، شهد الأسبوع الماضي ارتفاع أسعار 72 سهما من أصل 157 سهما مدرجا في السوق الرسمي، وذلك بالمقارنة مع الأسبوع الذي سبقه، في حين انخفضت أسعار 59 سهما، مع بقاء 26 سهما بدون تغير، وقد أدى ذلك إلى تحقيق البورصة لمكاسب بما يزيد على 400 مليون دينار خلال الجلسات الخمس السابقة، حيث وصلت قيمتها الرأسمالية إلى 26,97 مليار دينار بعد أن كانت 26,57 مليار دينار في الأسبوع قبل السابق، وهو ما يعني أن السوق قد نجح في تحقيق مكاسب أسبوعية نسبتها 1,51٪ على صعيد قيمته الرأسمالية الإجمالية، الأمر الذي عزز من مكاسبه منذ بداية العام الحالي لتصل إلى 6,14٪، وذلك بالمقارنة مع نهاية عام 2016، حيث بلغت آنذاك 25,41 مليار دينار.